العلاقــة بين التحفظ المحاسبى وإدارة الأرباح

" مع دراسة تطبيقية فى بيئة الأعمال المصرية "

The Relationship between Accounting Conservatism and Earning Management

" With An Empirical Study in Egyptian Environment "

الأستاذ الدكتور

أستاذ المحاسبة المالية
عميد كلية التجارة – جامعة كفرالشيخ

الدكتور

مدرس المحاسبة
كلية التجارة – جامعة كفرالشيخ

الباحث

العلاقــة بين التحفـظ المحاسبـى وإدارة الأربــاح
" مع دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية "

يهدف البحث إلي دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح من خلال دراسة تطبيقية علي الشركات المسجل أسهمها في بورصة الأوراق المالية المصرية. حيث يوجد تباين واضح بين الباحثين فيما يخص طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين فمنهم من يري أن التحفظ يحد من ممارسات إدارة الأرباح ؛ ويري آخرون أنه أحد أدوات إدارة الأرباح من خلال تقليل الأرباح، وتتمثل مشكله البحث في أن إدارة المنشأة قد تستخدم سياسات التحفظ المحاسبي لتحقيق مصالحها الشخصية بالتأثير المتعمد علي الأرباح عن طريق إتباع السياسات المحاسبية المتحفظة حتى يتم تقليل الأرباح . ولتحقيق هدف البحث تم اختبار فرضية وجود علاقة سلبية بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح من خلال إجراء دراسة تطبيقية علي جميع الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية ما عدا شركات التأمين والبنوك والشركات المالية وتكونت عينة الدراسة من ١٢٥ شركة توافرت لها بيانات لخمسة سنوات متتالية في الفترة من ٢٠١١ وحتي ٢٠١٥. وتوصلت الدراسة إلي أنه يمكن إستخدام التحفظ المحاسبي في إدارة الأرباح عن طريق التخفيض المتعمد للأرباح .

الكلمات المفتاحية : التحفظ المحاسبي & إدارة الأرباح .

Abstract

This search aims to study the relationship between accounting conservatism and earning management via an applied study of the companies listed in the Egyptian stock exchange. Where there is a clear difference between researchers in the nature of the relationship between the two variables. Some researchers argue that conservatism limits earning management practices. Others see it as a tool for earning management by reducing earning. The problem of research is that the management may use the policies of accounting conservatism to achieve its personal interests by deliberately influencing earning through the adoption of accounting conservatism policies. In order to achieve the objective of the research, the hypothesis of the relationship between accounting conservatism and earning management was tested by conducting an applied study on all companies listed on the Egyptian stock exchange except for insurance companies, banks and financial companies. The study sample comprises 125 companies as their data have been available through five successive years (2011 to 2015). The study concludes that accounting conservatism can be used as a tool to earning management.

Key Words: Accounting Conservatism & Earning Management

يعد التحفظ المحاسبي أحد أقدم المفاهيم التي بنيت عليها نظرية المحاسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يواجهها المحاسب . وعلي الرغم من قدم هذا المفهوم إلا انه لا يوجد تعريف متفق علية حتى الآن للتحفظ . فقدم Basu تعريف للتحفظ المحاسبي علي أنه ميل المحاسب إلي طلب درجه اعلي من التحقق للإقرار بالأنباء السارة أكثر مما هو مطلوب للإقرار بالأنباء السيئة (Basu, 1997) . ويستخدم مصطلح الأنباء السارة للدلالة علي الأرباح بينما يستخدم مصطلح الأنباء السيئة للدلالة علي الخسائر . ويمكن تعريفة أيضا بأنه ضرورة يبني عليها المحاسب وجهة نظر تشاؤمية عند المفاضلة بين البدائل المحاسبية المستخدمة في معالجة الأصول والالتزامات والمصروفات والإيرادات من حيث يتم الأخذ بالقيم الدنيا للأصول والإيرادات وبالقيم العليا للالتزامات والمصروفات (عبيد ، ٢٠١٠) . وتزايدت عدد الأبحاث التي تناولت التحفظ المحاسبي في الفترة الأخيرة نتيجة للانهيارات التي طالت الكثير من الشركات الكبرى وما تبعه من تهديد لأصحاب المصالح وقد نشأ رأيين أحدهما مؤيد للتحفظ المحاسبي ويعتقد مؤيدي هذا الرأي أن التحفظ المحاسبي يقيد السلوك الانتهازي للإدارة . والرأي الآخر يري أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلي تشويه المعلومات المحاسبية وبالتالي التأثير علي جودتها كما جاء في المشروع المشترك الصادر في ٢٠٠٦ بين مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB.

وأرجعت الدراسات السابقة الانهيارات التي حدثت في الشركات الكبري إلي إدارة الأرباح مما جعلها محل اهتمام الباحثين والهيئات الأكاديمية في العالم وتعني إدارة الأرباح أنها التدخل المتعمد من قبل الإدارة للتأثير علي رقم صافي الربح للوصول إلي الرقم المرغوب فيه سواء بتعظيمه أو بتخفيضه أو بتحقيق استقراره بتخفيض تقلباته من فترة إلي أخري (تمهيد الأرباح) ، والذي يحقق مصالحها الذاتية من ناحية ، والذي يحقق تنبؤات وتوقعات المتعاملين مع الشركة ولاسيما المحللين الماليين من ناحية أخري (صالح ، ٢٠١٠) .

تزايد الاهتمام في الفترات الأخيرة بكافة البيانات التي تحتوي عليها التقارير المالية ومع أن رقم صافي الربح لم يعد هو الاهتمام الوحيد إلا أنه ما زال هو الرقم الأهم والأكثر دلالة علي نجاح هذه الشركات . وفي ظل اختلاف دالة المنفعة بين الأصيل والوكيل ومحاولة كلا منهما زيادة منفعته عن طريق استخدام المرونة المتاحة في البدائل والسياسات المحاسبية حتى يستطيع الوصول إلي منفعته الخاصة. ونتيجة لذلك نشأت إدارة الأرباح وتمهيد الدخل والمحاسبة الإبداعية وطرق أخري لتحقيق ما تصبو إليه الإدارة من مصالحها الشخصية وتعظيم دالة منفعتها وظهرت نتائج تلك الممارسات جليا في الانهيارات التي حدثت مؤخرا في العالم مثل انهيار شركة World Com، Enron وما تبعه من تهديد لمصالح المستثمرين في هذه الشركات بسبب الخسائر التي لحقت بهم (صالح ٢٠١٠ و عبيد ٢٠١٠) .

وتعد التقارير المالية هي المصدر الأساسي للمعلومات لجميع مستخدمي التقارير المالية. ويتم التحكم في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في هذه التقارير والتي لا يتم الإفصاح عنها طبقا للأهمية النسبية للمعلومات من وجهه النظر التي تتبناها الإدارة . وبالتالي تستطيع الإدارة الاختيار بين البدائل المحاسبية المتعددة التي يمكن أن تختار المنشأة منها ما تراه مناسبا لسياستها وأهدافها وما ترمي إلي الوصول إليه من خلال المرونة الموجودة في هذه البدائل .

ويعد التحفظ هو احد السياسات التي تتبعها المنشآت في اختيار البدائل المحاسبية علي أساسة . وتستخدم هذه البدائل في تقليل الأرباح أو تمهيد الأرباح طبقا لما تراه الإدارة مناسبا لأهدافها. مثل استخدام طرق الإهلاك المعجل والتقدير المنخفض العمر الإنتاجي للأصل واعتبار كل النفقات الرأسمالية كمصروف إيرادي يخص العام المالي التي أنفقت فيه ولا يتم رسملتها مثل نفقات البحوث والتطوير وصيانة الآلات (والتي تمثل جزء كبير من تكلفة الآلة) وبذلك تستطيع المنشأة التأثير بالسلب علي رقم صافي الربح أي يتم تقليله. وتختلف السياسات التي تتبعها المنشأة من حيث كونها متحفظة أو غير متحفظة (هجوميه أو مندفعة) وبالتالي يختلف التأثير الناتج علي الكيفية التي يتم من خلالها الاعتراف بالإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر التي تكون ناتجة عن أعمال المنشأة.

ومع تعدد مؤشرات الأداء إلي أن صافي الربح ما زال هو الرقم الأهم في التقارير المالية للمنشات التي تهدف إلي الربح سواء كانت تجاريه أو صناعية أو خدمية لذلك يتم التأثير علي رقم صافي الربح . وقد يكون تأثير هذه القرارات علي رقم صافي الربح بالزيادة (إدارة الأرباح بزيادتها) أو بالتقليل (إدارة الأرباح بتخفيضها) ويعتبر هذا تلاعب بالأرباح من وجهة نظر البعض وذلك لتعمد التأثير علي رقم صافي الربح بينما يري البعض انه سلوك قانوني تتيحه المرونة في السياسات المحاسبية مع انه غير أخلاقي . و تختلف القرارات التي تبني علي معلومات الأرباح تبعا لاختلاف مستخدمي التقارير المالية فينظر المساهمون إلي الأرباح كمقياس لأداء المديرين ومنحهم المكافآت فان المقرضين يعتمدون علي الأرباح لاتخاذ القرارات الائتمانية أما المستثمرون المحتملون فإنهم يعتمدوا علي الأرباح لتقييم استثماراتهم من خلال ما تحتويه الأرباح الحالية من قدره تنبؤيه باستمرارية الأرباح في الفترات المستقبلية أما المحللين الماليين فيستخدموها في عمليه اتخاذ القرارات (صالح٢٠١٠) .

وتتم إدارة الأرباح عن طريق التلاعب بالأنشطة الحقيقية Real Activities Manipulation وعن طريق أساس الاستحقاق Accrual-Based . وتمارس إدارة الأرباح إما لأسباب خارجية أو لأسباب داخليه ومن الأسباب الخارجية لممارسه إدارة الأرباح (مقابله تنبؤات المحللين الماليين – عقود المديونية - المنافسة) ومن الأسباب الداخلية لممارسة إدارة الأرباح (الاندماج المحتمل – حوافز الإدارة – التخطيط والموازنة – العمليات غير القانونية) (حامد ، ٢٠٠٤) .

وتوصل Ryan and Zarowin إلي ضعف العلاقة بين الربح المحاسبي وعوائد الأسهم وان السبب في ذلك هو تزايد مستوي التحفظ المحاسبي حيث أن الربح يستجيب بصورة غير متماثلة لكل من الأنباء السارة وغير السارة (Ryan and Zarowin 2003) . ويمكن استخدام التحفظ المحاسبي كأداة لإدارة الأرباح في الأجل القصير (جنيدي ، ٢٠٠٤) . وقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الصادر عام ٢٠٠٦ إلي أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلي وجود نوع من التحيز في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وهو ما يتعارض مع الخصائص الأساسية لجودة المعلومات وأهمها الحيادية ، القابلية للمقارنة ، التمثيل الصادق و العادل (محمد ، ٢٠٠٩) .

تتمثل مشكله البحث في أن إدارة المنشأة قد تستخدم أساليب التحفظ لتحقيق مصالحها الشخصية بالتأثير المتعمد علي الأرباح عن طريق إتباع السياسات المحاسبية المتحفظة لتحقيق أهداف معينة تصب في مصلحة إدارة المنشأة . مما يرجع بالسلب علي مستخدمي التقارير المالية نتيجة تقديم معلومات غير صحيحة عن الوضع الاقتصادي للمنشأة .

ويمكن صياغة مشكلة البحث في صورة السؤال البحثي التالي :

ما هي طبيعة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح في بيئة الأعمال المصرية ؟

بالرغم من قدم مفهوم التحفظ المحاسبي إلا أنه حظي باهتمام كبير في الفترات الأخيرة وذلك بسبب الانهيارات التي طالت الكثير من الشركات العالمية وذلك أنه يهدف إلي تقييد سلوك الإدارة من خلال تقليل الأرباح وعدم الاعتراف بها إلا إذا كانت مؤكدة الحدوث. ومع ذلك يمكن أن يستخدم التحفظ المحاسبي كأداة من أدوات إدارة الأرباح في حالة كان هدف الإدارة هو تخفيض الأرباح لتحقيق وفورات ضريبية علي سبيل المثال . ولذلك يهدف هذا البحث إلي :

دراسة طبيعة العلاقــة بين التحفظ المحاسبي وإدارة للأرباح

قد يؤدي التحفظ المحاسبي إلي تشويه القوائم المالية نتيجة لتحيزه للأخبار غير السارة دون الأخبار السارة إلا أن التشوه الناتج عن قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح أكثر من التشوه الناتج عن التحفظ المحاسبي. وكذلك يجب تطبيق التحفظ المحاسبي وذلك لأنه يمنع الإدارة من خرق عهود الدين وكذلك يمنعهم من الاستثمار في مشاريع ذات صافي قيمة حالية سالبة بسبب الاعتراف الفوري بالخسائر. وأخيرا كان التحفظ المحاسبي هو العلاج الأمثل للفشل الذي نتج عن تطبيق القيمة العادلة وما حدث بسببها من المغالاة في تقدير قيم الأصول وما نتج علي أثرها من خسائر فادحة أدت في النهاية إلي الأزمة العالمية في ٢٠٠٨، وبسبب الاتجاه المعاكس للمغالاة والذي يتبناه التحفظ المحاسبي فيري أنصار ذلك الرأي أن التحفظ المحاسبي يمثل الحل الأمثل للحد من ممارسات إدارة الأرباح . (Nahandi et al, 2011) (Abed et al, 2012)

وعلي عكس ما سبق نجد أن تطبيق التحفظ المحاسبي سوف يؤدي إلي تكوين احتياطيات سرية وذلك لأنه في حالة حدوث زيادة في الاستثمارات لن يصاحبها زيادة بنفس المعدل في الأرباح المعترف بها مما يؤدي إلي وجود أرباح غير معترف بها وتظهر علي شكل احتياطيات سرية، هذه الاحتياطيات يمكن استخدامها في حالة حدوث تغير في اتجاه نمو الاستثمارات بمعني أنه إذا قلت الاستثمارات فسوف يتم استخدام الاحتياطيات السرية في زيادة الأرباح . (Lara et al 2012) (Alarlooq et al 2014)

وعلي نفس السياق فأن امتلاك الشركات لرقم مخصصات متحفظ يبرر مدي قدرة الإدارة علي القيام بإدارة الأرباح عن طريق استخدام الديون المعدومة كمثال. فإذا قامت الشركة بزيادة قيمة المخصص المتحفظ بطبيعته، فأنها يمكن أن تستخدمه فيما بعد بإدارته (تقليله أو زيادته) علي حسب الهدف الذي تراه الإدارة ، مما يسهل من عملية إدارة الأرباح ، إي أن التحفظ المحاسبي يسهل عملية إدارة الأرباح .

ونتيجة لما سبق يري الباحثون أن العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح سوف تكون علاقة ايجابية، حيث أنه بزيادة التحفظ المحاسبي تزيد فرص الإدارة بالقيام بإدارة للأرباح،وبالأخص في السنة الأولي من تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي، وبالإضافة إلي ذلك يمكن للإدارة الاستفادة من الأرباح التي لم يتم الاعتراف بها والتي كونت احتياطيات سرية في زيادة الأرباح (الإدارة الإيجابية للأرباح) المستقبلية في الفترات القادمة من خلال استخدام الاحتياطيات السرية .

ويمكن للباحث اشتقاق الفرض البحثي من خلال ما سبق وهو :

يوجد علاقــة إيجابية بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح في بيئة الأعمال المصرية

اعتمدت هذه الدراسة علي المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي ، حيث يقوم المنهج الاستنباطي علي النظر في الدراسات السابقة والأدبيات السابقة التي ترتبط بموضوع البحث (التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح) لإعداد الإطار النظري للدراسة عن طريق ما تمكن الباحثون الوصول إلية في هذه النقاط ، و أيضا استخدم المنهج الاستنباطي في صياغة فروض البحث . وأستخدم المنهج الاستقرائي في الدراسة التطبيقية من أجل استقراء واقع الشركات المقيدة في البورصة المصرية واختبار مدي صحة الفروض التي توصلت إليها الدراسة النظرية .

يتكون مجتمع البحث من جميع الشركات المصرية المسجلة والتي تتداول أسهمها في بورصة الأوراق المصرية فيما عدا البنوك وشركات التأمين نظرا لوجود قواعد تنظيمية خاصة بها ، وسوف يتم الحصول علي التقارير المالية الثانوية وتقرير مراقب الحسابات وبيانات عن أسعار الأسهم وكميات وقيم التداول وغيرها من المعلومات ، من موقع مباشر البورصة المصرية

وسوف يتم اختيار عينة البحث وفقا للشروط التالية :

١. أن تتوافر بيانات عن الشركة تتعلق بالأرباح التشغيلية وبعض المؤشرات المالية الأخرى ، والسياسات المحاسبية التي تتبعها الشركة لمدة خمس سنوات متتالية .
٢. ألا تكون من البنوك أو شركات التأمين أو الشركات المالية .

سوف تقتصر الدراسة علي الآتي :

- دراسة التقارير المالية للشركات التي تتوافر لها بيانات منشورة في موقع البورصة المصرية في الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٥ والتي تخص الدراسة .
- وسوف يتمثل بقيه البحث في الدراسات السابقة ، والتحفظ المحاسبي ، وإدارة الأرباح ، والدراسة التطبيقية والنتائج.

- دراسة (Penman & Zhang, 2002)

هدفت هذه الدراسة إلي تناول العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح وعوائد الأسهم. وتوصلت الدراسة إلي أنه بالرغم من أن بعض الباحثين يعتقدوا أن ممارسات التحفظ في مجال المحاسبة سوف تؤدي إلي إنتاج معلومات وأرباح عالية الجودة إلا أن الباحثان يريان أن التحفظ المحاسبي يجعل الدخل أقل ومع نمو الاستثمارات تنخفض الأرباح ومعدلات العائد ويؤدي ذلك إلي خلق احتياطيات سرية (احتياطيات غير مسجلة) إي أن نمو الاستثمارات يخفض الأرباح ويخلق الاحتياطيات السرية. وإذا حدث تغير في اتجاه نمو الاستثمارات بمعني إذا قلت الاستثمارات سوف يؤدي ذلك إلي إطلاق الاحتياطيات السرية والمحتفظ بها مسبقا وينتج عن ذلك زيادة الأرباح. وبالتالي لا يعتبر التحفظ المحاسبي مؤشرا علي جودة الأرباح لأنها لم تعكس الأداء الفعلي للشركات ولا تستطيع التنبؤ بالأرباح في المستقبل .

- دراسة (جنيدي ، ٢٠٠٤)

هدفت الدراسة لمعرفة أثر الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية علي درجة التحفظ المحاسبي و انعكاس ذلك علي إدارة الأرباح من خلال دراسة تحليلية، وتوصلت الدراسة إلي أنة في حالة عقود تكافل المجتمع (عقود النظام الضريبي) تقوم إدارة المنشأة بتخفيض الربح لأقصي درجة ممكنة .وفي حالة عقود مكافآت الإدارة فيكون الهدف هو زيادة الربح إلي أن تصل مكافآت

الإدارة إلي أقصي درجة ممكنة .بينما في حالة عقود الدين تهدف الإدارة إلي الحفاظ علي مستوي الربح الحالي أو بزيادته بما يحافظ علي مستوي النسب المالية .

- دراسة (Chen et al, 2007)

هدفت هذه الدراسة إلي دراسة العلاقة بين التحفظ في معايير المحاسبة وبين حوافز إدارة الأرباح فقامت بدراسة دور معايير المحاسبة المتحفظة في الحد من التلاعب في الأرباح غير القابلة للملاحظة والرصد، وتوصلت الدراسة إلي أن تصميم الأنظمة المحاسبية جاء بشكل يتيح التحيز . فالتحيز الناتج من التحفظ المحاسبي يؤدي إلي كفاءة اكبر ويحمي المستثمر المحتمل من التلاعب بالأرباح لأنة يزيد من التكلفة الحدية للتلاعب بالأرباح . وعلي الرغم من أن التحفظ المحاسبي يشوه القوائم المالية نتيجة لتحيزه . وكذلك إدارة الربح تحدث تشويه أكبر مما يحدثه التحفظ وبالتالي يمكن تحقيق منافع اقتصادية من التحفظ لأنه يقيد إدارة الأرباح ولو تم النظر للتشوهات التي يحدثها التحفظ بصورة منفردة نجد أنها غير فعالة .

- دراسة (Jackson & Liu, 2010)

هدف الباحثان إلي دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح عن طريق فحص مخصصات الحسابات المشكوك في تحصيلها ومقابلتها بقائمة الدخل و حسابات الديون المعدومة. وتوصلت الدراسة إلي أن المخصص متحفظ وأصبح أكثر تحفظا مع مرور الوقت . علاوة علي ذلك وجددت الدراسة أدلة علي أن (أولا) أن إدارة الشركات قد تقلل من قيمة حسابات الديون المعدومة (وأحيانا تؤدي حسابات الديون المشكوك في تحصيلها إلي زيادة الدخل) لتلبية ومقابلته توقعات المحللين الماليين والعائد المتوقع علي الأسهم ، (ثانيا) امتلاك مخصص متحفظ يبرر مدي قدرة الشركات علي إدارة حسابات الديون المعدومة ، وتتضح إدارة الأرباح في حاله وجود مخصصات. وتوصلت الدراسة إلي أن الشركات تدير حسابات الديون المعدومة بتقليلها عن طريق تقليل القيمة المسجلة مسبقا بإفراط في الاستحقاقات لحساب الديون المعدومة والتي تراكمت في حساب المخصص في الميزانية العمومية .

- دراسة (Alarlooq et al, 2014)

هدفت هذه الدراسة إلي تقييم تأثير التحفظ المحاسبي علي إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات التي تتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية في طهران . وقسمت الدراسة إدارة الأرباح إلي ثلاثة أنواع أولهما المحاسبة الاحتيالية وثانيهما إدارة الاستحقاقات وثالثهما إدارة الأرباح الحقيقية . وتوصلت الدراسة بناء علي هدف البحث وتقسيم التحفظ المحاسبي إلي التحفظ المشروط و التحفظ غير المشروط إلي : أولا تحديد تأثير التحفظ المشروط علي إدارة الأرباح الحقيقية وثانيا تحديد تأثير التحفظ غير المشروط علي الأرباح الحقيقية .وكانت نتائج الدراسة أن التحفظ المحاسبي المشروط له تأثير سلبي علي إدارة الأرباح الحقيقية ، وأن نتائج الدراسة أظهرت أثر إيجابي للتحفظ المحاسبي غير المشروط علي إدارة الأرباح الحقيقية .وأيضا حجم الشركة و القيمة السوقية إلي الدفترية لهما تأثير إيجابي علي إدارة الأرباح الحقيقية ومعدل العائد علي الأصول لها تأثير سلبي علي إدارة الأرباح الحقيقية .

- دراسة (Heflin et al , 2015)

هدفت الدراسة إلي الربط بين التحفظ المحاسبي والأرباح الفعلية (الأرباح الحقيقية بدون أى تدخل من الإدارة) والأرباح المعلن عنها وفق للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP . وتناولت الدارسة الفترة بين ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٩. وتوصلت الدراسة إلي أدلة علي أن الأرباح الحقيقية أقل تحفظا من الأرباح الناتجة عن تطبيق GAAP . وأيضا توصلت إلي أن الاختلاف بين الأرباح الفعلية والأرباح الناتجة بعد تطبيق GAAP تزداد مع زيادة التحفظ المحاسبي GAAP يؤدي ذلك في النهاية إلي تحسين ثبات الأرباح وفائدة المعلومات والتمهيد ويقلل من أخطاء توقعات المحللين الماليين .

- دراسة (يونس ، ٢٠١٧)

هدفت الدراسة إلي تحديد أثر التحفظ المحاسبي علي تفعيل دور مراقب الحسابات في الحد من ممارسات الخداع المالي من خلال دراسة نظرية، وتوصل الباحث إلي أن المرونة المتاحة في معايير المحاسبة أتاحت للمنشأة الاختيار بين الطرق المحاسبية والتي تتلاءم مع رغبتها وكذلك التلاعب في التقديرات المحاسبية والعمليات الوهمية مثل نقل الأرباح بين الفترات المحاسبية وعدم كفاية الإفصاح المحاسبي ، وتري الدراسة ضرورة الالتزام بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي .

٩- التحفظ المحاسبى :

سوف يتناول الباحثون مفهوم التحفظ المحاسبي، وأنواعه، ودوافع الطلب علي التحفظ المحاسبي، ونماذج القياس التحفظ.

١/٨ مفهوم التحفظ المحاسبى

يعد التحفظ المحاسبي من أقدم المفاهيم التي قامت عليها نظرية المحاسبة ويعتبر قيد أساسي من ضمن ثلاثة قيود قامت عليها نظرية المحاسبية تحكم تحديد ومعالم أي سياسة محاسبية وهم : (الرشيدي ، ٢٠١١)

١. الحيطة والحذر .
٢. تغليب الجوهر علي الشكل .
٣. الأهمية النسبية .

بالرغم من قدم التحفظ المحاسبي إلا أنه لا يوجد تعريف رسمي موحد متفق عليه بين الباحثين مما ترك الباب مفتوحا أمام الاجتهادات في شأن تقديم تعريف للتحفظ، ويرجع السبب في عدم وجود تعريف محدد للتحفظ المحاسبي هو وجود بعض الباحثين يعارضون التحفظ المحاسبي بحجة تأثيره السلبي علي جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة ، حيث يري المعارضين أن النتيجة الحتمية لتبني مفهوم التحفظ المحاسبي لمواجهة حالات عدم التأكد التي تواجه المحاسب في حالة حساب الربح وتقييم الأصول والالتزامات هي تشويه المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية . (محمد ، ٢٠٠٩)

وتعتبر دراسة (Basu, 1997) من أهم الدراسات التي تناولت التحفظ المحاسبي في الفترات الأخيرة والتي بني عليها الكثير من الباحثين دراساتهم ، وقام Basu بتعريف التحفظ المحاسبي علي أنه ميل المحاسبين لطلب درجة أعلي من التحقق to require a higher degree of verification عند الاعتراف بالأخبار السارة (الأرباح) أكبر من التي يتطلبها المحاسبين عند الاعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر) في القوائم المالية. وهو ما أطلق علية Basu عدم التماثل في الاعتراف بالأرباح حيث وجد أن الأخبار السيئة تنعكس بسرعة أكبر علي الأرباح من التي تنعكس بها الأخبار الجيدة وهذا بسبب حالة عدم التأكد التي تحيط المحاسبة .

ويري (Penman and Zhang, 2002) and (Ball and Shivakumar, 2005) أن تبني مفهوم التحفظ يعني مقابلة الإيرادات في الفترة الحالية ببعض المصروفات التي تخص فترات قادمة وهو ما يؤدي إلي تخفيض الأرباح الحالية وينتج عن ذلك تكوين احتياطيات سرية يمكن للإدارة استخدامها في زيادة الأرباح في الفترات القادمة أي القيام بإدارة الأرباح ويترتب علي ذلك صعوبة الاعتماد علي ربح الفترة الحالية في التنبؤ بالربح في الفترات القادمة ومن ثم انخفاض جودة الربح المحاسبي .

ويصف (Lara et al, 2005) التحفظ المحاسبي علي أنه ردة فعل حذرة تجاه عدم اليقين كما جاء في (FASB 1980, SFAC 2) . وكذلك في إطار مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB (IASC, 1989) حيث ذكر أن الحيطة (التحفظ) تعني أن الأصول أو الدخل يجب أن لا

يتم المبالغة في قيمتها وكذلك الالتزامات والمصروفات لا يتم تقليلها.ومع ذلك فأنه يشير إلي أن الحيطة لا يجب أن تسمح بالبخس المتعمد للأصول أو للدخل أو المبالغة المتعمدة للالتزامات أو النفقات وذلك لأن القوائم المالية لن تكون محايدة وبالتالي لن تتمتع بالموثوقية. وبناء علي ذلك يري الباحثون أنه لا ينبغي أن يوصف التقليل المتعمد للدخل والمبالغة في المصروفات علي انه تحفظ. أو تصنيفه علي أنه من الخصائص المرغوبة للأرقام المحاسبية لان ذلك من شأنه أن يخالف خصائص الحياد والصدق ومصداقية المعلومات المحاسبية .

وبالنظر في الفقرة رقم ٩١ في مفاهيم المحاسبة المالية التي أصدرها FASB (Financial Accounting Standards Board) في عام ١٩٨٠ نجد أنه اقتبس تعريف التحفظ المحاسبي من APB (Accounting Principles Board) وعرف التحفظ المحاسبي علي أنه يتم قياس الأصول والالتزامات في حالة الشك الكبير أو عدم اليقين عن طريق التحفظ حيث أن المديرين والمستثمرين والمحاسبين يفضلوا عموما أن تكون الأخطاء المحتملة في القياس في اتجاه البخس بدلا من المبالغة في حساب قيم صافي الدخل وحساب قيم صافي الأصول وهذا يؤدي إلي ميثاق أو قاعدة التحفظ. http://www.fasb.org

Frequently, assets and liabilities are measured in a context of significant uncertainties. Historically, managers, investors, and accountants have generally preferred that possible errors in measurement be in the direction of understatement rather than overstatement of net income and net assets. This has led to the convention of conservatism.

عرف (watts, 2003a,b) التحفظ المحاسبي علي انه طلب درجة تحقق أعلي للاعتراف بالمكاسب أكبر من درجة التحقق التي تتطلب للاعتراف بالخسائر وبني هذا التعريف علي القول المأثور القديم " لا تتوقع أي أرباح ولكن توقع كل الخسائر" anticipate no profits but " anticipate all losses" (هذا التعريف يرجع إلي العالم Bliss 1924 وهو يعد من أقدم تعريفات التحفظ) . أو بمعني أخر المتطلبات غير المتماثلة للاعتراف بالأرباح والخسائر ، وقدم الباحث أربعة تفسيرات للطلب علي التحفظ المحاسبي وهي (١) التحفظ يقلل من المخاطر الناتجة عن عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المتعاقدة . (٢) التكاليف المحتملة بسبب التقاضي حيث أن تكاليف التقاضي في حالة تعظيم الإيرادات والأصول أكبر منها في حالة تخفيضهم. (٣) يقلل التحفظ المحاسبي من القيمة الحالية للالتزامات الضريبية. (٤) يساعد التحفظ المحاسبي الجهات الرقابية مثل مجلس معايير المحاسبة المالية علي الحد من التكاليف السياسية .

ويري (الرشيدي ، ٢٠١١) أنه يمكن استخلاص أن مفهوم التحفظ المحاسبي يدور حول النقاط التالية : أولاً : التحفظ المحاسبي معتقد يميل المحاسبين إلي إتباعه في التطبيق العملي ثانيا : يمثل قيد أساسي علي القياس والإفصاح المحاسبي في ظل ظروف عدم التأكد . ثالثا : يطبق من خلال اختيار البدائل المحاسبية الأكثر صرامة ، وقد ينتج عن تطبيقه انخفاض في الأرباح وقيم الأصول وارتفاع في قيم الالتزامات .

ومن خلال الدراسات السابقة التي تناولت تعريفات للتحفظ المحاسبي يتضح للباحثين أن :

- عدم وجود تعريف متفق علية للتحفظ المحاسبي بين الباحثين وبالرغم من ذلك لا يوجد فروق جوهرية لمفهوم التحفظ المحاسبي .
- السبب الرئيسي في التوجه إلي التحفظ المحاسبي هو حالات عدم التأكد التي تسيطر علي القياس في المحاسبة .
- اتفاق جميع التعريفات علي أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلي تخفيض قيم الأصول وزيادة قيم الالتزامات والاعتراف بالخسائر إذا تم توقعها في حين لا يتم الاعتراف بالأرباح إلا إذا كانت مؤكدة الحدوث .

- يميل المديرين والمستثمرين للتحفظ المحاسبي وذلك لتفضيلهم أن يكون اتجاه الأخطاء في البخس بدلا من المغالاة لتفادي المسائلة القانونية .

بناء علي ما سبق يمكن تعريف التحفظ المحاسبي من وجه نظر الباحثين علي أنه :

" إتباع نظرة تشاؤمية عند تقيم الأصول والإيرادات والالتزامات والمصروفات بحيث يتم تقليل الأصول والإيرادات وزيادة الالتزامات والمصروفات وذلك لمواجهة حالات عدم التأكد التي تواجه الإدارة وللحد من التصرفات الانتهازية التي قد تقوم بها الإدارة لتحقيق مصالحها الشخصية، وبشرط عدم المبالغة المتعمدة في تقدير قيم الالتزامات والمصروفات وكذلك عدم البخس المتعمد لقيم الأصول والإيرادات " .

٢/٨ أنواع التحفظ المحاسبى :

تناولت الدراسات السابقة أنواع كثيرة من التحفظ المحاسبي طبقا لوجهات نظر مختلفة ومع ذلك فأن كل هذه التقسيمات لا تختلف في جوهرها وفيما يلي أهم هذه الأنواع وهي :

التحفظ اللاحق EX-Post والتحفظ السابق EX-Ante

التحفظ اللاحق ويطلق عليه أيضا التحفظ المعتمد علي الأخبار ويشمل تطبيق السياسات والطرق المحاسبية والتي عن طريقها يتم الاعتراف الفوري بأي أخبار غير سارة أو خسائر متوقعة في إطار التنبؤ بالأحداث الاقتصادية غير السارة وتأجيل الاعتراف بالأخبار الاقتصادية السارة أو الأرباح مثل توقع حدوث أي أرباح أو أي زيادة في الإيرادات إلي حين تحقق تلك الأخبار وتكون مؤكدة الحدوث مثل قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل عند تقييم المخزون السلعي . (Pope and Walker, 2003)

التحفظ السابق ويقوم علي أساس تخفيض كلا من الربح المحاسبي والقيمة الدفترية لصافي الأصول بغض النظر عن طبيعة الأخبار المتوقعة سواء كانت أخبار سيئة أو أخبار سارة مثل الاعتراف الفوري لنفقات الدعاية والإعلان بدلاً من رسملتها.(Pope and Walker, 2003)

التحفظ المؤقت Temporary Conservatism والتحفظ الدائم Permanent conservatism

التحفظ المؤقت ويشمل اختيارات الإدارة التي يتم تعديلها باختلاف المواقف وتغير القرارات المراد اتخاذها وتبدل الظروف المحيطة وتشمل في الغالب استخدام السياسات والطرق المحاسبية التي تحقق أهداف محددة في فترات معينة . (جنيدى ، ٢٠٠٤)

التحفظ الدائم ويشمل اختيارات الإدارة التي تتم بصورة دائمة خلال فترة معينة وتشمل في الغالب التحفظات الإجبارية التي تفرضها المعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما أو التي تحقق الأهداف الإستراتيجية للإدارة . (جنيدي ، ٢٠٠٤)

تحفظ الأرباح Earnings Conservatism وتحفظ الميزانية Balance Sheet Conservatism

تحفظ الأرباح هو التحفظ المحاسبي الناتج عن إقرار الخسائر في التوقيت المناسب مع التأثير المباشر علي قائمة الدخل أو بمعني أخر سرعة انعكاس الأخبار غير السارة علي الربح مقارنة بسرعة انعكاس الأخبار غير السارة . (Pae et al, 2005)

تحفظ الميزانية وهو التحفظ المحاسبي الذي ينتج أثرة علي قائمة المركز المالي ويقوم علي أساس نقص القيم الدفترية للأصول وحقوق الملكية مثل تطبيق التكلفة التاريخية في القياس ويترتب علي ذلك زيادة معدل القيمة السوقية إلي الدفترية لحقوق الملكية.(Pae et al, 2005)

التحفظ الإجباري Mandatory Conservatism والتحفظ الاختياريVoluntary Conservatism

التحفظ الإجباري وتشمل الاختيارات الإلزامية التي تفرض نتيجة قرار خارجي عن المنشأة كالمعايير التي تصدرها الجهات المنوط بها وضع السياسات المحاسبية كمجلس معايير المحاسبة المالية FASB ولجنة بورصة الأوراق المالية SEC في الولايات المتحدة وقواعد النظام المحاسبي الموحد في مصر . (جنيدي ، ٢٠٠٤)

التحفظ الاختياري ويشمل الاختيارات التي تقوم بها الإدارة لتحقيق أهداف إدارية خاصة مثل اختيار بدائل السياسات المحاسبية التي تحافظ علي الاتجاه العام لأرباح المنشأة وعدم انخفاضها أو تمهيد الأرباح . (جنيدي ، ٢٠٠٤)

التحفظ الجزئى Partial Conservatism والتحفظ الكلي Absolute Conservatism

التحفظ الجزئي ويتعلق باختيارات محددة لعناصر محددة لا تشمل كافة العناصر التي يمكن تعديل قيمها أو تقديرها بما يحقق أهداف مرحلية أو جزئية أو يمكن أن تختص بعلاقات أو دوال أو نسب محددة مثال علي ذلك نسب السيولة ورأس المال العامل في حالات عقود الدين . (جنيدي ، ٢٠٠٤)

التحفظ الكلي وتشمل اختيارات الإدارة لكافة عناصر التحفظ من إيرادات ونفقات وخسائر ومن أصول والتزامات كما تشمل التغيرات المحاسبية بالكامل من سياسات وطرق محاسبية وحكم شخصي بهدف جعل نظام المعلومات المحاسبي أكثر تحفظاً . (جنيدي ، ٢٠٠٤)

التحفظ المشروط Conditional conservatism والتحفظ غير المشروطUnconditional conservatism

التحفظ المشروط يعني تخفيض القيمة الدفترية للأصول بشكل كافي بناء علي حدوث ظروف معينة (ظروف غير مواتية أو ظروف غير مرغوب فيها) ولكن مع حدوث العكس لا يتم زيادة القيمة الدفترية للأصول في ظل تحقق ظروف معينة (الظروف المواتية أو الظروف المرغوب فيها) (Beaver and Ryan, 2005) (رمضان ، ٢٠١٦) .

التحفظ غير المشروط أو ما يطلق علية التحفظ القبلي ويعني ذلك التحفظ الذي ينتج عن اختيار طريقة محاسبية معينة منذ البداية عند معالجة الأصول والالتزامات والتي ينتج عنها ظهور قيمة دفترية لصافي الأصول أقل من القيمة السوقية علي مدار عمر هذه الأصول أو تلك الالتزامات ، ومن أمثلة ذلك اختيار طريقة الاعتراف الفوري بدلا من الرسمله لمعالجة مصروفات البحوث والتطوير بحيث يتم تحميلها كمصروفات علي الربح المحاسبي بدلا من رسملتها وإظهارها كأصل في قائمة المركز المالي ، وكذلك اختيار احدي طرق الإهلاك المعجل بدلا من طريقة القسط الثابت لحساب إهلاك الأصول الثابتة . (Beaver and Ryan, 2005) (عبيد ، ٢٠١٠) (رمضان ، ٢٠١٦) .

٣/٨ دوافع الطلب علي التحفظ المحاسبى :

حدد (Watts, 2003a,b) أربعة دوافع للطلب علي التحفظ المحاسبي وهم الدوافع التعاقدية ودوافع التقاضي والدوافع التنظيمية والدوافع الضريبية :

(ا) الدوافع التعاقدية :

تسعي التعاقدات إلي حماية كافة الأطراف ذات العلاقة من التصرفات الانتهازية التي يمكن أن يقوم أحد أطراف التعاقد بها وذلك عن طريق فرض القيود والرقابة علي الإدارة ووضع قواعد للمكافآت وكيفية حماية حقوق الدائنين وما إلي ذلك ونشأت التعاقدات بسبب مشاكل الوكالة واختلاف دالة الهدف بين الوكيل والأصيل. وقسمت التعاقدات في الفكر المحاسبي إلي جزئيين أولهما عقود مكافآت الإدارة وثانيهما عقود الدين.

(ب) دوافع التقاضي (المسئولية القانونية) :

يري (Watts, 2003a) أن أحد الدوافع الكامنة خلف التحفظ المحاسبي هي المسئولية القانونية وتقع المسئولية القانونية في حالة إخلال أحد أطراف التعاقد بشروط التعاقد .

وتتمثل هذه الدوافع في الآثار الناتجة عن القضايا التي قد يتم رفعها علي المسئولين عن التقارير المالية نتيجة لعدم تعبيرها بصدق ووضوح عن الوضع الاقتصادي للشركة وتقع هذه المسئولية علي المسئولين عن إعداد التقارير المالية (الإدارة) والمسئولين عن مراجعتها (المراجع الخارجي) .

(ج) الدوافع التنظيمية :

وهي تتمثل في الدوافع لدي الجهات المسئولة عن تنظيم المحاسبة والتي تقوم علي إصدار المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة وتراقب كيفية الالتزام بتطبيق تلك المعايير وتصدر التشريعات والقوانين التي تحكم مهنة المحاسبة. والهدف الأساسي من تلك المنظمات المهنية هو توحيد الممارسات المحاسبية بين المنشآت في المجتمع الدولي حتى يستطيع مستخدمي القوائم المالية تقيم تلك المنشآت علي أساس موحد يمكنهم من معرفة نتائج أعمال هذه المنشآت .

ويشير (Watts, 2003a) إلي أن المنظمات المهنية تساهم في استخدام التحفظ عند إعداد التقارير المالية. وفي دراسة (Lobo and Zhou, 2006) تناول الباحثان دراسة هل مستوي التحفظ في التقارير المالية زاد بعد قانون SOX وتوصلوا إلي أن الاستحقاقات الاختيارية قلت بعد صدور SOX مما كانت عليه قبل SOX وأن الشركات أصبحت تفصح عن الخسائر بشكل أسرع من الأرباح ، إي أن صدور قانون SOX عن طريق SEC قد غيرت سلوك الإدارة بجعله أكثر تحفظا وهذا ما أدي إلي زيادة مستوي التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية .

(د) الدوافع الضريبية :

وهي من أهم الدوافع التي تدعم الطلب علي التحفظ المحاسبي نظرا لارتباطها شديد الصلة بالأرباح التي تحققها المنشأة، فإذا ذات أرباح المنشأة سوف يترتب عليه زيادة الأعباء الضريبية التي تتحملها المنشأة. ولذلك تهدف الإدارة إلي تخفيض الدخل الخاضع للضريبة عن طريق إتباع السياسات المحاسبية المتحفظة .

ويري كلا من (Basu, 1997) and (Guay and Verreccgia, 2007) أن الضرائب من أهم الدوافع التي تؤثر في درجة التحفظ المحاسبي من أجل تخفيض العبء الضريبي. وأوضح (Watts, 2003a) أن الإدارة سوف تقوم بعمل قوائم مالية متحفظة تستطيع من خلالها تخفيض العبء الضريبي من خلال سرعة الاعتراف بالخسائر والمصروفات المتوقعة. حيث أن الشركات تحاول تأجيل العبء الضريبي عن طريق السياسات المتحفظة بشرط قبول السلطات الضريبية لتلك السياسات .

(هـ) السيطرة علي المنشأة :

ويري الباحثون أنه يمكن إضافة دافع السيطرة علي المنشأة علي الدوافع الأربعة السابقة، حيث أنه من وجهه نظر الباحثين أن الإدارة قد تقوم بتخفيض الأرباح بصورة منتظمة مستخدمة في ذلك سياسات التحفظ المحاسبي والتي يقف من خلفها دافع تقليل قيمة المنشأة بسبب عدم قيامها بتحقيق أرباح وبالتالي عدم إجراء توزيعات للأرباح وسوف يؤدي ذلك إلي تخفيض قيمة المنشأة في بورصة الأوراق المالية وفي هذه الحالة تقوم الإدارة بشراء أسهم هذه المنشأة والسيطرة عليها حيث أنها هي الوحيدة التي لديها معلومات حقيقية عن مستقبل الشركة وعن قيمة الشركة الحقيقية (عدم تماثل المعلومات) وتستفيد من تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي عن طريق تقديمها معلومات غير صحيحة ولا تعبر بشكل صادق عن الوضع الحقيقي للمنشأة. أو قد تتبع تلك الإجراءات لقيام منشأة أخري بالسيطرة علي هذه المنشأة وبما يحقق مصالح الإدارة الشخصية .

٤/٨ نماذج قياس التحفظ المحاسبى :

١. نموذج (Basu, 1997)

$$X_{it}/P_{it-1} = \alpha_0 + \alpha_1 DR_{mt} + \beta_0 R_{it} + \beta_1 DR_{mt} * R_{it}$$

i الشركة

t السنة المالية

X_{it} ربحية السهم للشركة i في نهاية السنة المالية t

P_{it-1} سعر السهم في بداية السنة المالية t

DR_{mt} متغير وهمي Dummy variable ويأخذ قيمتين هما : واحد في حالة الأنباء غير سارة (عوائد الأسهم سالبة) وصفر في حالة الأنباء السارة (عوائد أسهم موجبة) .

شهور بعد نهاية السنة المالية t ويتم تعديلها بعوائد الأسواق المتناظرة.

٢. نموذج القيم الدفترية إلي السوقية **(Book-to-Market Ratio (BTM) (Beaver and Ryan, 2000**

$$BTM_{t,i} = \alpha_t + \alpha_i + \sum_{j=0}^{6} \beta_j R_{t-j,i} + \epsilon_{t,i}$$

BTM نسبة القيمة الدفترية إلي السوقية في سنة t لمنشأة i

α_t الجزء الثابت في تغير انحراف نسبة BTM عن الواحد الصحيح من سنة لأخرى نتيجة عنصر الزمن. مما يعكس الجزء الثابت من الشق المؤقت لانحراف نسبة BTM.

α_i مؤشر لانحراف نسبة BTM عن الواحد الصحيح نتيجة تأثير اختلاف ظروف المنشأة i مما يعكس الشق الدائم في الانحراف بنسبة BTM عن الواحد الصحيح.

$R_{t-j,i}$ تغير العائد الدفتري على حقوق ملكية المنشأة i خلال السنة t عن السنة السابقة j ، وذلك يمثل التأثير المتأخر للعائد على حقوق الملكية على نسبة BTM .

β_j معامل الانحدار الذي يعبر عن التغير في نسبة BTM بتغير العائد الدفتري لحقوق الملكية بوحدة واحدة.

٣. نموذج الاحتياطيات السرية (Penman and Zhang, 2002)

قامت الدراسة بتقديم مقياسين للتحفظ أحدهما يقيس التحفظ في الميزانية والأخر يقيس التحفظ من الأرباح .

- قياس التحفظ المحاسبي من خلال الميزانية

$$C_{it} = \frac{ER_{it}}{NOA_{it}}$$

C_{it} وتعني مؤشر يقيس درجة التحفظ المحاسبي في الميزانية العمومية للشركة i في الفترة t وأطلقت عليه الدراسة C-score

ER_{it} الاحتياطي السري المقدر للشركة i في الفترة t

NOA_{it} صافي الأصول التشغيلية لشركة i في الفترة t وهي القيمة الدفترية للأصول التشغيلية مطروحا منها الالتزامات التشغيلية. وهي الأصول - الخصوم فيما عدا الأصول والالتزامات المالية (تمويل الديون والأصول التي تستثمر المنشأة فيها الفائض النقدي financing (debt and assets in which the firm invests excess cash

- قياس التحفظ المحاسبي من خلال الأرباح في قائمة الدخل Q-score وذكرت الدراسة أنها عبارة عن مزيج من مقياسين وهما:

المقياس الأول : وهو عبارة عن التغير في درجة تحفظ المنشأة فإذا كانت نتيجته موجبة كان هذا دليل علي أن الاحتياطيات تنمو بمعدل أسرع بينما أذا كان سالبا دل علي أن الاحتياطيات تنمو بمعدل أبطأ.

$$Q^{A}_{it} = \frac{ER_{it}}{NOA_{it}} - \frac{ER_{it-1}}{NOA_{it-1}}$$

ER_{it-1} الاحتياطي السري للشركة i في الفترة (t-1)

NOA_{it-1} صافي الأصول التشغيلية للشركة i في الفترة (t-1)

المقياس الثانى : ويقارن بين C-score للشركة مع متوسط الصناعة

$$Q^{B}_{it} = \frac{ER_{it}}{NOA_{it}} - Industry\ median\left(\frac{ER_{it}}{NOA_{it}}\right)$$

وتكون قيمة Q-score عبارة عن المزج بين المقياسين السابقين كالتالي :

$$Q_{it} = (0.5 \times Q^{A}_{it}) + (.05 \times Q^{B}_{it})$$

٩- إدارة الأرباح :

١/٩ مفهوم إدارة الأرباح :

" قيام الإدارة بالتأثير المتعمد علي الأرباح بغرض زيادتها أو تخفيضها أو الحفاظ علي ثباتها ويؤدي ذلك إلي إظهار الوضع الاقتصادي للشركة بما يخالف الوضع الحقيقي وذلك من خلال التلاعب بالأنشطة الحقيقية للمنشأة وأيضا من خلال المرونة المتاحة في اختيار السياسات المحاسبية بحيث تحقق الإدارة مصلحتها الشخصية حتى لو أدي ذلك إلي الإضرار بأصحاب المصالح الأخرى مستغلة في ذلك فجوة المعلومات بينها وبين باقي أصحاب المصالح " .

٢/٨ أساليب إدارة الأرباح :

إدارة الأرباح عن طريق الأنشطة الحقيقية :

١- إدارة المبيعات :

٢- إدارة الإنتاج :

٣- إدارة المصروفات الاختيارية :

٤- إدارة الاستثمارات :

٥- إدارة الأرباح محاسبيا :

١- التغيرات المحاسبية :

٢- أساس الاستحقاق :

- الإيـــرادات :

- المصروفات :

٣- الإفصاح المحاسبى :

٣/٩ محددات إدارة الأرباح :

٤/٩ النماذج المستخدمة في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح :

- نموذج (Healy, 1985)

$$TA_t = (\Delta CA_t - \Delta CL_t - \Delta Cash_t + \Delta STD_t - Dep_t)/(A_{t-1})$$

ΔCA	التغير في الأصول المتداولة
ΔCL	التغير في الالتزامات المتداولة
$\Delta Cash$	التغير في النقدية وما في حكمها
ΔSTD	التغير في الدائنين المدرجين ضمن الالتزامات المتداولة
Dep	مصروف الإهلاك والاستنفاد

A إجمالي الأصول

- نموذج (Jones, 1991)

$$TA_{i,t}/A_{i,t-1} = \alpha_i(1/A_{i,t-1}) + \beta_{1i}(\Delta REV_{i,t}/A_{i,t-1}) + \beta_{2i}(PPE_{i,t}/A_{i,t-1}) + \epsilon_{i,t}$$

TA_{it} إجمالي الاستحقاق

A_{it-1} إجمالي أصول الشركة i في بداية العام t

α_i المقدار الثابت

β_{1i} & β_{2i} معاملات المتغيرات المستقلة

ΔREV_{it} التغير في إيرادات الشركة *i* (إيراد الفترة *t* مطروحا منه إيراد الفترة *t-1*)

PPE_{it} إجمالي الممتلكات والتجهيزات والآلات والمعدات للشركة *i* في الفترة *t* (إجمالي الأصول الثابتة في الفترة *t*)

ϵ_{it} الخطأ العشوائي للشركة i في الفترة t (وهو الباقي إحصائيا من تقدير النموذج ويساوي حجم الاستحقاق الاختياري.

وتم قسمة كل عناصر النموذج علي إجمالي الأصول أول الفترة حتى يتم تخفيض عدم الثبات وتقليل التفاوت.

- نسبة ميلر Miller Ratio (صالح، ٢٠١٠)

وتقوم علي حالتين أولهما إذا كانت النسبة تساوي الصفر فأنه لا يوجد إدارة أرباح كما يلي :

$$(\Delta WC/\Delta CFO)_T - (\Delta WC/\Delta CFO)_{T-1} = 0$$

الحالة الثانية إذا كانت النسبة لا تساوي الصفر فيوجد دليل علي وجود إدارة أرباح :

$$(\Delta WC/\Delta CFO)_T - (\Delta WC/\Delta CFO)_{T-1} \neq 0$$

ΔWC التغير في رأس المال العامل

ΔCFO التغير في التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

١٠- العلاقة بين التحفظ المحاسبي وبين إدارة الأرباح :

(Penman and Zhang 2002) (Jackson and Liu 2010) (Lara et al 2012)

١١- الدراسة التطبيقية والنتائج :

١/١١ مجتمع وعينة الدراسة :

- البورصة المصرية

http://egx.com.eg/arabic/homepage.aspx

- موقع معلومات مباشر مصر

http://www.mubasher.info/countries/eg/companies

جدول رقم (١)
مجتمع وعينة الدراسة

إسم القطاع	إجمالي عدد الشركات المدرجة (المجتمع)	عدد الشركات (العينة)	النسبة المئوية من القطاع	النسبة المئوية من العينة
موارد أساسية	١٠	٥	%٥٠	%٤
كيماويات	٨	٥	%٦٢.٥	%٤
التشييد ومواد البناء	٢٥	١٥	%٦٠	%١٢
أغذية ومشروبات	٢٨	٢٢	%٧٩	%١٧.٦
رعاية صحية وأدوية	١٥	١٢	%٨٠	%٩.٦
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	١٩	١٣	%٦٨	%١٠.٤
غاز وبترول	٣	٣	%١٠٠	%٢.٤
منتجات منزلية وشخصية	١٠	٩	%٩٠	%٧.٢
العقارات	٣١	١٩	%٦١	%١٥.٢
موزعون وتجارة تجزئة	٤	٣	%٧٥	%٢.٤
إعلام	١	١	%١٠٠	%٠.٨
تكنولوجيا	٥	٣	%٦٠	%٢.٤
اتصالات	٤	١	%٢٥	%٠.٨
سياحة وترفية	١٨	١٣	%٧٢	%١٠.٤
مرافق	١	١	%١٠٠	%٠.٨
الإجمالي	**٢٢٨**	**١٢٥**	**%٦٠.٥**	**%١٠٠**

٢/١١ توصيف متغيرات الدراسة

التحفظ المحاسبى :

إدارة الأربـــاح :

$$(\Delta WC/\Delta CFO)_T - (\Delta WC/\Delta CFO)_{T-1} = 0$$

فإنه لا يوجد إدارة أرباح

$$(\Delta WC/\Delta CFO)_T - (\Delta WC/\Delta CFO)_{T-1} \neq 0$$

فإن هذا دليل علي قيام الشركة بممارسات إدارة الأرباح

ΔWC التغير في رأس المال العامل

ΔCFO التغير في التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

الاختبارات الإحصائية والتحليل الإحصائي

أولاً : التحليل الوصفي للبيانات Descriptive Statistics

جدول رقم (٢)
التحليل الوصفى للبيانات

المتغيرات		حجم العينة	أقل قيمة	أكبر قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مستقل	التحفظ المحاسبي	125	.17	6.31	1.5802	1.30863
تابع	إدارة الأرباح		.09	6.04	1.5172	1.43162

من الجدول السابق أنه تم سحب ١٢٥ شركة من الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية والتي لها تقارير مالية منشورة وقد لاحظ الباحثون أن الوسط الحسابي للتحفظ المحاسبي كان ١.٥٨ بإنحراف معياري ١.٣ مع ملاحظة أن اقل قيمة للتحفظ ٠.١٧ وأكبرها ٦.٣١ كما نلاحظ أن متوسط إدارة الأرباح ١.٥٢ بانحراف معياري ١.٤ حيث أقل قيمة ٠.٠٩ وأكبرها ٦.٠٤ .

ولدراسة تأثير التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل و إدارة الأرباح كمتغير تابع قام الباحثون بإجراء إختبار الطبيعية Normality Test ، وإختبار الخطية Linearity Test كأحد الشروط الواجبة لإستخدام نموذج الانحدار Regression Model بشكل عام ثم اختبار هذا التأثير بعد استيفاء كافة الاشتراطات الخاصة بنموذج الانحدار .

ثانياً : إختبار الطبيعية Normality Test

يعرف اختبار الطبيعية Normality Test بإختبار كولمجروف سميرنوف Kolmogorov-Smirnov Test وهو اختبار يوضح ما إذا كان هذه البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، بالنظر للجدول التالي نجد أن البيانات الخاصة بالتحفظ المحاسبي و إدارة الأرباح تتبع التوزيع الطبيعى .

جدول رقم (٣)
إختبار كولمجروف (إختبار الطبيعة)

البيان	التحفظ المحاسبي	إدارة الأرباح
	125	125
	1.5802	1.5172
	1.30863	1.43162
	.204 .325c	.234 .338c

ثالثاً : مصفوفة الارتباط Correlation Matrix

جدول رقم (٤)
معامل الإرتباط

		التحفظ المحاسبي	الإدارة الأرباح
التحفظ المحاسبي	معامل الارتباط	1	.842**
	مستوى الدلالة		.000
	حجم العينة	125	125
إدارة الأرباح	معامل الارتباط		1
	مستوى الدلالة		

حجم العينة		125

$\alpha = 1\%$

اختبار الفرض الإحصائى :

تحليل الانحدار البسيط لمتغيرات الدراسة :

نوع ودرجة العلاقة :

جدول رقم (٥)
نوع وقوة العلاقة بين التحفظ المحاسبى وإدارة الأرباح في التقارير المالية
(مخرجات تحليل الانحدار البسيط "Simple Regression Analysis")

التحفظ المحاسبي تأثيرا في إدارة الأرباح	معامل الانحدار	معامل الارتباط	معامل التحديد
التحفظ المحاسبي	**.978**	**.842**	**.710**
معامل الارتباط في النموذج R		**.842**	
معامل التحديد في النموذج R^2		**.710**	
قيمة F المحسوبة		**300.786**	
درجات الحرية		**124-123-1**	
مستوى الدلالة		**0.000**	

المصدر : نتائج التحليل الاحصائى

١١- توصيات الدراسة :

المراجـــع

أولاً : المراجع العربية

ثانياً : المراجع الأجنبية

16. Abed, S., J. Al- Badainah, and J. Abu Serdaneh,(2012)." The Level of Conservatism in Accounting Policies and Its Effect on Earnings Management", International Journal of Economics and Finance, Vol. 4, No. 6, PP 78-85.
17. Alarlooq, M. N. M., A. Aslani, and B. Azadi,(2014)." Accounting Conservatism Impact on Real Earnings Management" , International Journal of Accounting Research , Vol. 1, No. 12 ,pp 71-76.
18. Babalyonm L., (2004). "Earnings Management by Firms Applying International Financial Reporting Standards : Implications for Valuation", PhD., University de Fribourg, http://doc.rero.ch/record/2755.
19. Ball, R. and L. Shivakumar, (2005), "Earning Quality in UK Private Firms: Comparative loss recognition timeliness", Journal of Accounting and Economics, Vol. 39, PP 83-128.
20. Basu, S., (1997)," The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings", Journal of Accounting and Economics, Vol. 24, PP 3 - 37.
21. Beaver, W., and S. Ryan, (2000). "Biases and lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book return on equity", Journal of Accounting Research, Vol. 58, PP 127-148.

22. Beaver, W.H., and S. G. Ryan,(2005). "Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling", Review of Accounting Studies, Vol. 10, PP 269-309.
23. Beneish, M., (2001). "Earnings management: A perspective", Managerial Finance, Vol. 27, PP 3-17.
24. Chen, Q., T. Hemmer., and Y. Zhang,(2007)." On the Relation between Conservatism in Accounting Standards and Incentives for Earnings Management", Journal of Accounting Research, Vol. 45, No. 3, pp 541-566
25. Financial Accounting Standards Board, " Statement of Financial Accounting Concepts No. 2, Qualitative Characteristics of Accounting Information ", http://www.fasb.org.
26. Guay, W., and R. E. Verrecchia,(2007)." Conservative Disclosure", University of Pennsylvania, http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=995562.
27. Gunny, K., (2005). "What are the consequences of real earnings management ", Working paper, Hass School of Business, university of California Barkeley.
28. Healy, P. M., and J. M. Wahlen, (1999). " A review of the earnings management literature and its implications for standard setting", Accounting horizons, Vol. 13, PP 365-383.
29. Healy, P., (1985). " The effect of bonus schemes on accounting decisions", Journal of accounting and economics, Vol. 7, PP 85-107.
30. Jackson, S. B., and X. Liu, (2010). "The Allowance for Uncollectible Accounts ,Conservatism , and Earnings Management", Journal of Accounting Research, Vol. 48, Issue 3, PP 565-601.
31. Jones, J., (1991). " Earnings management during Import Relief Investigations", Journal of Accounting Research, Vol. 29, PP 193-228.
32. Lara, J. M. G., B. G. Osma, and F. Penalva, (2012)."Accounting Conservatism and the Limits to Earnings Management", Working Papers Series, Available at http://ssrn.com.
33. Lara, J., B. Osma, and A. Mora,(2005)." The Effect of Earnings Management on the Asymmetric Timeliness of Earnings", Journal of Business Finance and Accounting, Vol. 32, PP 691-726.
34. Leuz, C., D. Nanda, and P. Wysocki, (2003). "Earnings management and investor protection: an international comparison", Journal of financial economics, Vol. 69, PP 505-527.
35. Lobo, G., and J. Zhou,(2006). " Did Conservatism in Financial Reporting Increase after the Sarbanes-Oxley Act? Initial Evidence", Accounting Horizons, Vol. 20, PP 57-73.

36. Molenaar, J. A., (2010)." Accounting Conservatism and Earnings Management in the Banking Industry", Erasmus MC: University Medical Center Rotterdam, Available at http://hdl.handle.net.
37. Nahandi, Y. B., S. M. Baghbani, and A. Bolouri, (2011). "Earnings management and accounting conservatism: The case of Iran", African Journal of Business Management ,Vol. 6, PP 6005-6013 .
38. Nelsonm M., J. Elliott, and R. Tarpley, (2002). " Evidence from auditors about managers' and auditors' earnings management decisions", The accounting review, Vol. 77, PP 17-35.
39. Pae, J., D.B. Thornton, and M. Welker, (2005). "The Link Between Earnings Conservatism And The Price-To-Book Ratio" Contemporary Accounting Research, Vol. 22, No. 3 , pp. 693-717.
40. Penman, S., and X. Zhang, (2002), "Accounting conservatism, the quality of earnings, and stock return", The Accounting Review, Vol. 77, PP 237-264.
41. Pope, P.F., and M. Walker, (2003). "Ex-Ante and Ex-Post Accounting Conservatism, Asset Recognition And Asymmetric Earnings Timeliness", Working Paper, Http://ssrn.Com.
42. Ryan, S., & Zarowin, P(2003)."Why Has the Contemporaneous Linear Returns-Earnings Relation Declined " , The Accounting Review ,vol.78 , pp.523-553 .
43. Watts, R.L, (2003a), " Conservatism in accounting Part I: Explanation and implication", Accounting Horizons, Vol.17, PP 207-221.
44. Watts, R.L. (2003b)." Conservatism in accounting Part II: Evidence and research opportunities", Accounting Horizons, Vol. 17, PP 287-301.
45. Heflin, F., C. Hsu, and Q. Jin, (2015). "Accounting conservatism and Street earnings", Review of Accounting Studies, Volume 20, Issue 2, PP 674-709.